

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التنمية الاجتماعية

الخطة الاستراتيجية لسجل الجمعيات للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢

تشرين اول ٢٠١٨





تقديم بقلم رئيس مجلس إدارة سجل الجمعيات

تعزيزاً لحق الأردنيين في تأليف الجمعيات والانضمام إليها الذي كفله الدستور بمقتضى القانون، وإنفاذاً لمبادرات رؤية الأردن ٢٠٢٥ بشأن تشجيع العمل التطوعي وتنسيق جهود مؤسساته ودعمها، وترجمة للخطة الوطنية الأردنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٥ بخصوص تطوير البيئة التشريعية للجمعيات، ومضاعفة لمعدل انتساب الأردنيين للجمعيات البالغ ٩%، وتطويراً لعمل سجل الجمعيات بنهج الرؤية الممكنة التحقيق.

فقد فرغ سجل الجمعيات مؤخراً من إعداد خطته الاستراتيجية للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢ بنهج الأدلة العلمية، التي انقدم بالشكر الجزيل إلى كل من شارك في إعدادها ووفر التغذية الراجعة عليها، ووجدت بأنها من خلال رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها التنفيذية تدفع قدماً بالعمل التطوعي الأردني إلى الأمام .

وآمل من المعنين بهذه الخطة تنفيذها ومراقبتها وتقييم أثرها؛ لنرى ثمارها في عام ٢٠٢٢ .
وبما أن مجلس إدارة السجل قد أقر مؤخراً الخطة الاستراتيجية للسجل، فعلى بركة الله نطلقها ؛ لتكون الموجه والمرشد للعمل في سجل الجمعيات خلال سنوات الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢.

وزير التنمية الاجتماعية

رئيس مجلس إدارة سجل الجمعيات

بسمة موسى إسحاق

فهرس المحتويات

الصفحة	البیان	متسلسل
	صفحة الغلاف	-
	تقديم بقلم رئيس مجلس إدارة سجل الجمعيات	-
	فهرس المحتويات	
	فهرس الجداول	
	ملخص الخطة الاستراتيجية لسجل الجمعيات للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢	-
	مقدمة	-
	منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية لسجل الجمعيات للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢	أولاً
	أولويات التطوير المستمدة من نتائج الدراسات العلمية التي على سجل الجمعيات المبادرة لتنفيذها	ثانياً
	نتائج تحليل بيئة سجل الجمعيات المستمدة من المصادر الموضوعية	ثالثاً
	الإطار الاستراتيجي لسجل الجمعيات خلال السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢	رابعاً
	مشاريع تنفيذ الخطة الاستراتيجية لسجل الجمعيات	خامساً

مقدمة:

يعد الحق في تأليف الجمعيات من جملة الحقوق المدنية والسياسية الذي تكفله الدول لمواطنيها من خلال دساتيرها والقوانين الصادرة بمقتضى تلك الدساتير ، وتوقيعها أو مصادقتها على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أو انضمامها إليه الذي أعلنت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٦^(١) ويتصف بسموه على التشريعات الوطنية.

ففي المملكة الأردنية الهاشمية التي صادقت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في عام ١٩٧٥^(٢)، يكفل الدستور حق الأردنيين في تأليف الجمعيات كما يظهر من مادته السادسة عشر التي يقول منطوق بندها الأول " للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون"، ومنطوق بندها الثاني " للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف الدستور "، ومنطوق بندها الثالث " ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات ومراقبة مواردها ". كما في المملكة الأردنية الهاشمية أيضا ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات، فقبل نشوء الدولة الأردنية كانت الجمعيات تنظم بموجب قانون الجمعيات العثماني، الصادر في عام ١٩٠٩ ، الذي بقى نافذا حتى عام ١٩٣٦^(٣)، أما بعد نشوء الدولة وتشكل مؤسساتها فقد أصبحت الجمعيات تنظم بموجب قانونها الأردني الذي خضع للتعديل والتغيير أكثر مرة خلال سنوات الفترة ١٩٣٦ - ٢٠٠٩ إلى أن استقر بشكله الحالي المعروف بقانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته حتى عام ٢٠٠٩ .

(١): الأمم المتحدة، حقوق الإنسان (مجموعة صكوك دولية)، المجلد الأول، الجزء الأول، ٢٠٠٢، ص ٢٣ .

(٢): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩ (تحديات أمن الإنسان في الدول العربية)، ٢٠١٠، ص ٢٦٤ .

(٣): محمد يعقوب وصادق أبو عزام، الحق في تكوين الجمعيات في الأردن: نظرة تحليلية ورؤى مستقبلية : دراسة قانونية وميدانية، دراسة مقدمة إلى برنامج المنح البحثية بالمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، ٢٠١١، ص ١٦ .

(٤): قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨، المنشور على الصفحة ٤٢١٩ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٩٢٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٦

وبفعل الدستور الأردني وقانون الجمعيات الصادرة بمقتضاه المشار إليهما أعلاه، فقد تمكن الأردنيين من التمتع بحقهم في تأليف الجمعيات، التي بختص مجلس إدارة سجل الجمعيات حسب المادة الخامسة من قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته^(٤) في عمليات تسجيلها وتقييم ادائها وإصدار الخطط والبرامج اللازمة للنهوض بأوضاعها والتوفيق في حال وقوع النزاع بينها، علاوة على إصدار التعليمات اللازمة لتنظيم عمل السجل وتنسيق العلاقة ما بين أمين السجل والوزارات المختصة.

ولسجل الجمعيات أمانته الفنية ومجلس إدارته، التي يوجد لكل منهما بيئة تشتمل على مواطن قوتها وضعفها الداخلي وفرصها وتحدياتها الخارجية، شخّصت تلك البيئة وقيمتها الدراسات، التي تساعد نتائجها على إعداد الخطة الاستراتيجية لسجل الجمعيات للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢ .

لهذا جاءت بقية هذا التقرير في خمسة أجزاء، يتناول الجزء الأول منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية لسجل الجمعيات للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢، بينما يشتمل الجزء الثاني على: أولويات التطوير المستمدة من نتائج الدراسات العلمية التي على سجل الجمعيات المبادرة لتنفيذها، أما الجزء الثالث فيعكس نتائج تحليل بيئة سجل الجمعيات المستمدة من المصادر الموضوعية، ويبلور الجزء الرابع الإطار الاستراتيجي لسجل الجمعيات خلال السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢، بينما الجزء الخامس فسيتعرض مشاريع تنفيذ الخطة الاستراتيجية لسجل الجمعيات.

أولاً: منهجية إعداد الخطة الاستراتيجية لسجل الجمعيات للسنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢:

اعتمدت هذه الخطة على البحث النوعي ممثلاً بنهج التحليل البيئي، القائم على الطرق التالية:

١. نتائج الدراسات والبحوث ذات العلاقة بوضع منظمات المجتمع المدني في الأردن.
٢. تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة عن عمليات (التسجيل، الحل، الدعم، والتخطيط للجمعيات) سجل الجمعيات من واقع تقاريره.
٣. تحليل مضمون الوثائق الرسمية، مثل: الدستور الأردني وعلى وجه الخصوص المادة ١٦ منه ، قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته والأنظمة والتعليمات

الصادرة بمقتضاه، وثيقة رؤية الأردن ٢٠٢٥ بوصفها اشارت إلى تشجيع العمل التطوعي وتنسيق مبادراته ودعم مؤسساته العاملة في مجال الحماية الاجتماعية، تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان لسنوات الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ التي شخّصت حق الاردنيين في تأليف الجمعيات والانضمام إليها وقيمته، الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٥ التي تناولت تعديل قانون الجمعيات النافذ كمنشط ممكن تنفيذه ، وتقرير أحول الأسرة الأردنية لعام ٢٠١٤ الذي بين انخفاض نسبة المتطوعين من أفراد الأسرة ؛ كونها لا تزيد عن ٦% ومثله لعام ٢٠١٧ الذي أظهر أن نسبة المتطوعين من أفراد الأسرة تقدر بحوالي ٩%، واستراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية للسنوات ٢٠١٧-٢٠٢١ التي جعلت من تنظيم العمل التطوعي وتفعيله احد أهدافها الرئيسية .

٤. مدركات أعضاء مجلس إدارة سجل الجمعيات والمعنيين بالوزارات المختصة بالجمعيات والعاملين في الأمانة الفنية للسجل.

ثانيا: أولويات التطوير المستمدة من نتائج الدراسات العلمية التي على سجل الجمعيات المبادرة لتنفيذها:

استمد من نتائج الدراسات العلمية أولويات التطوير أدناه ، التي يمكن لسجل الجمعيات أن يبادر لتنفيذها وهي:

١. تعزيز ثقافة إدارة الجودة في الجمعيات من خلال إنشاء جائزة سنوية لأفضل جمعية متميزة على مستوى قطاعها.
٢. القياس الدوري لمدى رضا قادة الجمعيات عن السجل.
٣. بناء القدرة المؤسسية للجمعيات.
٤. إعداد دليل ضبط جودة خدمات الجمعيات.
٥. تعديل قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته لسنة ٢٠٠٩ .
٦. زيادة موارد صندوق دعم الجمعيات.
٧. تطوير أسس ومعايير دعم الجمعيات بنهج الشراكة مع الجمعيات.

٨. النظر في طلبات تسجيل الجمعيات من منظور أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٩. المحافظة على المعدل السنوي للجمعيات المسجلة البالغ ٤٢٠ جمعية.

١٠. خفض المعدل السنوي للجمعيات المحلولة البالغ ٨٩ جمعية.

١١. اعطاء الأولوية في التقييم للجمعيات العاملة في المجتمعات المستضيفة

لللاجئين.

١٢. رفع معدل (٥%) الجمعيات التي تحصل على منح المشاريع من صندوق دعم

الجمعيات.

١٣. تقييم مشاريع الجمعيات الممولة من الدعم الخارجي.

١٤. إعداد دليل لإجراءات تسجيل الجمعيات وثاني لتقييم الجمعيات وثالث للتوفيق

بين الجمعيات إن وقع بينها نزاع ورابع لتعليمات عمل المجلس.

ثالثا: نتائج تحليل بيئة سجل الجمعيات المستمدة من المصادر الموضوعية:

أ. اهم مؤشرات أداء سجل الجمعيات في عام ٢٠١٧ :

المؤشر	القيمة الفعلية لعام ٢٠١٧
١. العدد التراكمي السنوي للجمعيات المسجلة في المملكة	٦٨٢
٢. العدد السنوي للجمعيات التي تم تقييم ادائها بالتعاون مع الوزارات المختصة	٦٣٨
٣. عدد فروع الجمعيات الاجنبية المسجلة	٢٠
٤. عدد الاتحادات المسجلة	١
٥. عدد الجمعيات التي تم حلها	١٩٠
٦. عدد الشكاوي التي تم استقبالها واحالتها للوزارة المختصة	١٢
٧. عدد الانظمة الاساسية المصدقة التي تم اصدارها	٦٠٠
٨. عدد طلبات تعديل الانظمة الاساسية للجمعيات	٥٢٤
٩. عدد شهادات التسجيل التي تم اصدارها بالاضافة الى لبديل فاقد وبديل تالف	٢١٥

١٥٥	١٠. عدد الجمعيات الخيرية التي صدرت الموافقة على انضمامها للاتحادات
٣٣	١١. عدد الجمعيات التي تم نقل تبعيتها وإعادة تحديد الوزارة المختصة
٢٥٧٠	١٢. عدد الجمعيات التي قامت بإعداد التقرير السنوي المالي والاداري على النموذج المعتمد لذلك
٢٧٤	١٣. عدد طلبات التمويل الاجنبي
١٨٩	١٤. عدد طلبات التمويل الاجنبي التي تم الموافقة عليها
٣٢٢	١٥. العدد السنوي للجمعيات التي حصلت على دعم نقدي من صندوق دعم الجمعيات
٢٥٧	١٦. عدد دراسات طلبات الجمعيات التي تقدمت للحصول على دعم نقدي او دعم مشاريع من صندوق دعم الجمعيات
٦٠٧	١٧. عدد المشاريع التي تم متابعتها وتقييمها من قبل صندوق دعم الجمعيات
682	١٨. عدد قرارات التسجيل المنشورة في الجريدة الرسمية

ب. ملخص تحليل بيئة سجل الجمعيات المستمدة من: منظور أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والتشريعية (PESTEL analysis) :

تحليل البيئة الداخلية والخارجية لسجل الجمعيات من منظور بعدها السياسي	
البيئة الداخلية	
مواطن الضعف	مواطن القوة
قلة عدد ممثلي الجمعيات في مجلس إدارة سجل الجمعيات، مقارنة بغير ممثله لممثلي الحكومة.	تمثيل الجمعيات في مجلس إدارة سجل الجمعيات بأربعة أعضاء.
غياب معايير اختيار ممثلي الجمعيات في مجلس إدارة سجل الجمعيات.	
البيئة الخارجية	
التحديات	الفرص
اقتصار المبادرات الملكية على الجمعيات المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية	المبادرات الملكية الخاصة بدعم الجمعيات.
قلة عدد الجمعيات المستفيدة من الدعم الحكومي، مقارنة بغير عددها.	الدعم المقدم للجمعيات من قبل وزارتي التنمية الاجتماعية والتخطيط والتعاون الدولي.

التقارير الدورية للمركز الوطني لحقوق الإنسان.	عدم تماشي قانون الجمعيات النافذ مع المعايير الدولية؛ لكونه يؤكد على التسجيل وليس على الإشهار، ويعظم من تدخل السلطة التنفيذية في شؤون الجمعيات، ويمحو دور السلطة القضائية في حل الجمعيات.
التمويل الأجنبي للجمعيات.	حصول بعض الجمعيات على التمويل الاجنبي بدون موافقات الحكومة، الذي قد يقود إلى حلها.
جوائز الملك عبدالله الثاني للتميز.	الامتثال لأسس ومعايير جوائز الملك عبدالله الثاني للتميز.
تنامي معدلات الفقر والبطالة والتفكك الأسري والعنف الأسري وغيرها	ضعف قدرة إدارة التحولات الاجتماعية غياب مهنة العمل الاجتماعي.
ملاحظات لجان حقوق الإنسان بالأمم المتحدة على أداء الأردن في مجال الحقوق المدنية والسياسية.	طول فترة عملية تصويب ملاحظات لجان حقوق الإنسان .
تحليل البيئة الداخلية والخارجية لسجل الجمعيات من منظور بعدها الاقتصادي	
البيئة الداخلية	
مواطن القوة	مواطن الضعف الداخلي
مقدرة بعض الجمعيات على الحصول على منح المشاريع الممولة من الدعم الحكومي والدعم الخارجي، مما يساعد على تحريك الأسواق المحلية في مجتمعاتها المحلية.	عدم تمكن (٩٤%) من الجمعيات من الحصول على التمويل الأجنبي؛ لأسباب خاصة بها.
	عدم تمكن (٩٥%) من الجمعيات من الحصول على منح صندوق دعم الجمعيات.
البيئة الخارجية	
الفرص	التحديات
المبادرات الملكية الخاصة بدعم الجمعيات.	اقتصار المبادرات الملكية على الجمعيات المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية.
الدعم المقدم للجمعيات من قبل وزارتي التنمية الاجتماعية والتخطيط والتعاون الدولي.	قلة عدد الجمعيات المستفيدة من الدعم الحكومي، مقارنة بغير عددها.

التمويل الاجنبي.	رفض الحكومة لبعض مشاريع التمويل الاجنبي للجمعيات، كما حدث في عام ٢٠١٦.
جوائز الملك عبدالله الثاني للتميز.	الامتثال لأسس ومعايير جوائز الملك عبدالله الثاني للتميز.
تحليل البيئة الداخلية والخارجية لسجل الجمعيات من منظور بعدها الاجتماعي	
البيئة الداخلية	
مواطن القوة	مواطن الضعف الداخلي
ارتفاع نسبة الجمعيات الخيرية (٦٢%).	عدم رصد سجل الجمعيات لدوافع المنتسبين للجمعيات وتحليلها.
البيئة الخارجية	
الفرص	التحديات
الثقافة المجتمعية الأردنية التي تشجع على فعل الخير.	غياب دراسات دوافع المنتسبين للجمعيات وتحليلها.
تنامي معدلات الفقر والبطالة والتفكك الأسري والعنف الأسري وغيرها.	ضعف قدرة إدارة التحولات الاجتماعية .
مشاريع الحماية الاجتماعية الممولة من وكالات التنمية العالمية	غياب مهنة العمل الاجتماعي.
جوائز الملك عبدالله الثاني للتميز	ضعف أثر مشاريع الحماية الاجتماعية الممول من الدعم الخارجي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣
اختصاص وزارة التنمية الاجتماعية بالجمعيات الخيرية	صعوبة الامتثال لأسس ومعايير جوائز الملك عبدالله الثاني للتميز .
ملاحظات لجان الأمم المتحدة على الأردن في مجالات حقوق الطفل والمرأة وذوي الإعاقة وضحايا الاتجار بالبشر واللاجئين	كبر حجم الجمعيات الواقعة ضمن النطاق الإشرافي لوزارة التنمية الاجتماعية في ظل محدودية مواردها البشرية والمالية والبشرية.
شيوخ ثقافة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات	طول فترة عملية تصويب الحكومة لملاحظات لجان الأمم المتحدة.

للمؤسسات بالرغم من إعداد مشروعه من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠١٥.	
تحليل البيئة الداخلية والخارجية لسجل الجمعيات من منظور بعدها التقني (تكنولوجيا المعلومات)	
البيئة الداخلية	
مواطن الضعف الداخلي	مواطن القوة
عدم تقديم سجل الجمعيات لخدماته بشكل إلكتروني.	حيازة السجل على قاعدة بيانات عن الجمعيات بالرغم من قدمها
غياب الربط الإلكتروني ما بين سجل الجمعيات والوزارات المختصة.	
البيئة الخارجية	
التحديات	الفرص
ارتفاع أثمان مستلزمات تكنولوجيا المعلومات وكلفها التشغيلية	نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات وإسهامه في الناتج القومي الإجمالي
غياب الربط الإلكتروني ما بين الوحدات الإدارية المركزية واللامركزية للوزارات المختصة بالجمعيات.	وفرة مشاريع تكنولوجيا المعلومات الممولة من الدعم الخارجي
	صدور خطة الحكومة لتحفيز النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٧، التي تبشر بالاستغناء عن العمل الورقي في المؤسسات الحكومية بعام ٢٠٢٠
تحليل البيئة الداخلية والخارجية لسجل الجمعيات من منظور بعدها التشريعي	
البيئة الداخلية	
مواطن الضعف الداخلي	مواطن القوة
خلو قانون الجمعيات النافذ من المبادئ المثالية التي تثيرها تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان، مثل: اشهار الجمعيات بدلا من تسجيلها، وإناطة عملية حل الجمعيات بالسلطة التنفيذية وليس السلطة القضائية، وتدخل السلطة التنفيذية بالجمعيات من خلال تعيين هيئات إدارية مؤقتة لها وفرض عقوبات	فاعلية قانون الجمعيات النافذ وكفاءته، على مستوى تسجيل الجمعيات البالغ متوسطها السنوي (٤١٩.٧٧) جمعية، وحل الجمعيات البالغ معدلها السنوي (٨٩.٣٣) جمعية، وتلقي الجمعيات للدعم من صندوق دعم الجمعيات البالغ متوسطها السنوي على مستوى المنح والدعم النقدي (٧٩) و(٧٠.٥) جمعية على

التوالي، وحصول الجمعيات على التمويل الاجنبي البالغ عددها في عام ٢٠١٦ (٣٢٣) جمعية	الإندازر عليها وحلها والتحكم بمشاريع الممولة من الدعم الخارجي.
البيئة الخارجية	
الفرص	التهديدات
كفالة الدستور لحق الاردنيين في تأليف الجمعيات والانضمام إليها بحسب المدة ١٦ منه.	سماح قانون الجمعيات النافذ لغير الأردنيين تأسيس الجمعيات والانضمام إليها بموجب موافقة مجلس الوزراء، مما قد يشكل مخالفة دستورية؛ كون المادة ١٦ من الدستور لم تشير إلى غير الأردنيين .
حيازة الجمعيات على نظمها الداخلية، المتماشية مع النظام الموحد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم (٥٧) لسنة ٢٠١١.	صعوبة تعديل الجمعيات لنظمها الداخلية في حال كبر عدد أعضاء هيئاتها العامة.
	ورود نصوص قانونية غامضة في قانون الجمعيات مثل النصوص المتعلقة بالائتلافات والاندماج والتمويل الاجنبي
	غياب الإطار القانوني لتسجيل المبادرات التطوعية
وفرة الشبكات المؤسسية للجمعيات بموجب القانون، التي تتمثل في اتحادات محافظاتها واتحادها العام	ضعف مناصرة الجمعيات لبعضها ودفاعها عن قضاياها.
مشاركة الجمعيات في إعداد مشاريع التشريعات ذات العلاقة بالجمعيات التي تعدها الحكومة.	حدوث الانقسامات بين ممثلي الجمعيات حين نظرهم في مشاريع التشريعات ذات العلاقة بالجمعيات.

ج. شركاء سجل الجمعيات:

الرقم	الشريك
١	الديوان الملكي العامر
٢	رئاسة الوزراء

ديوان الراي والتشريع	٣
وزارة الداخلية	٤
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	٥
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	٦
وزارة الصناعة والتجارة	٧
وزارة البيئة	٨
وزارة الثقافة	٩
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	١٠
وزارة السياحة والآثار	١١
وزارة الصحة	١٢
وزارة الزراعة	١٣
وزارة الاوقاف	١٤
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٥
وزارة المياه والري	١٦
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	١٧
مؤسسات المجتمع المدني	١٨
الاتحاد العام للجمعيات الخيرية	١٩
وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	٢٠
دائرة مراقبة الشركات	٢١
المركز الوطني لحقوق الانسان	٢٢

د. خدمات سجل الجمعيات :

<p>سجل الجمعيات</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>دائرة سجل الجمعيات</p> <p>الرؤية - البنية الرسالة القيم الخدمات التواصل</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>سجل الجمعيات</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>دائرة سجل الجمعيات</p> <p>الرؤية - البنية الرسالة القيم الخدمات التواصل</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>سجل الجمعيات</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>دائرة سجل الجمعيات</p> <p>الرؤية - البنية الرسالة القيم الخدمات التواصل</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>
<p>سجل الجمعيات</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>دائرة سجل الجمعيات</p> <p>الرؤية - البنية الرسالة القيم الخدمات التواصل</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>سجل الجمعيات</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>دائرة سجل الجمعيات</p> <p>الرؤية - البنية الرسالة القيم الخدمات التواصل</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>سجل الجمعيات</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>دائرة سجل الجمعيات</p> <p>الرؤية - البنية الرسالة القيم الخدمات التواصل</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>
<p>سجل الجمعيات</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>دائرة سجل الجمعيات</p> <p>الرؤية - البنية الرسالة القيم الخدمات التواصل</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>سجل الجمعيات</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>دائرة سجل الجمعيات</p> <p>الرؤية - البنية الرسالة القيم الخدمات التواصل</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>سجل الجمعيات</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>	<p>دائرة سجل الجمعيات</p> <p>الرؤية - البنية الرسالة القيم الخدمات التواصل</p> <p>عملان - الأردن 2017</p>

رابعاً: الإطار الاستراتيجي لسجل الجمعيات خلال السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢ :

▪ الرؤية:

"سجل جمعيات فاعل وكفؤ داعم لقطاع الجمعيات .

▪ الرسالة:

" تطوير بيئة داعمة للجمعيات لتعمل هذه الجمعيات بكفاءة وفاعلية في خدمة وتنمية

مجتمعاتها المحلية .

■ القيم المؤسسية:

- الشراكة
- التميز
- الشفافية
- المساءلة
- الفعالية
- الكفاءة.

■ الأولويات الوطنية ذات العلاقة بالجمعيات وفقا لرؤية الأردن ٢٠٢٥:

حددت وثيقة رؤية الاردن ٢٠٢٥ الاولويات الاستراتيجية الخاصة بالمجتمع والخدمات الاجتماعية والقطاع الحكومي بشكل عام ، منها (١٤) اولوية استراتيجية ، ولسجل الجمعيات دور في تحقيق بعضها وهي:

- تشجيع العمل التطوعي،
- تعزيز الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية،
- تطوير الخدمات الحكومية،
- وتعزيز التنمية المحلية.
- الأولويات القطاعية الوطنية ذات العلاقة بالجمعيات بحسب البرنامج التنفيذي التنموي ٢٠١٦-٢٠١٩:
- تحفيز المؤسسات والشركات والقطاع الاهلي والخاص والتطوعي على تولى مسؤولياتها الاجتماعية
- النهوض بمستوى التعاون والتنسيق ما بين الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية.

● الاهداف الاستراتيجية لسجل الجمعيات خلال سنوات الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢:

بناءا على نتائج الدراسات والابحاث التي تناولت وضع منظمات المجتمع المدني في الاردن ومعطيات تحليل بيئة سجل الجمعيات، وايماننا من سجل

الجمعيات بأهمية دور الجمعيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فقد قام سجل الجمعيات بتحديد أهدافه الاستراتيجية للسنوات ٢٠١٩- ٢٠٢٢ المبينة على النحو التالي:

الهدف العام : رفع معدل انتساب الأردنيين للجمعيات ، التي تتمتع بالاستدامة المحسنة.

الاهداف الفرعية :

- تعزيز الأداء المؤسسي لسجل الجمعيات.
- تشجيع الأردنيين على تأسيس الجمعيات والانضمام إليها.
- تطوير بيئة الجمعيات لتمكينها من خدمة وتنمية مجتمعاتها المحلية.

خامسا: مشاريع تنفيذ الخطة الاستراتيجية لسجل الجمعيات:

الرقم	المشروع	من سنة	الى سنة	مصادر التحقق
الهدف الاول : تعزيز الأداء المؤسسي لسجل الجمعيات .				
١	مشروع بناء قدرات العاملين في الجمعيات	٢٠١٩	٢٠٢٢	-خطة تدريبية - عدد البرامج التدريبية المنفذه وعدد المشاركين فيها.
٢-	مشروع الربط الإلكتروني بين سجل الجمعيات والوزارات المختصة من جهة وبين مراكز الوزارات المختصة وميدانها من جهة أخرى	٢٠١٩	٢٠٢١	نسخ من المراسلات الإلكترونية بين سجل الجمعيات والوزارات المختصة من جهة وبين مراكز الوزارات المختصة وميدانها من جهة أخرى.
٣-	إجراء دراسات حول تعزيز استقلالية الأمانة الفنية للمجلس عن وزارة التنمية الاجتماعية وتنفيذ توصياتها.	٢٠١٩	٢٠١٩	نسخة من دراسة تعزيز استقلالية الأمانة الفنية للمجلس عن وزارة التنمية الاجتماعية

٤-	إجراء مسوحات لقياس رضا متلقي خدمات السجل الجمعيات وتنفيذ توصياتها	٢٠١٩	٢٠٢٢	نسخ من تقارير مسح قياس رضا متلقي خدمات سجل الجمعيات، ونتائج الدراسة وتوصياتها
٥-	استحداث وحدات إدارية لمتابعة الجمعيات في الوزارات المختصة	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسخ من الهياكل التنظيمية للوزارات المختصة
٦-	زيادة الموارد المالية لصندوق دعم الجمعيات؛ لرفع الحجم النقدي للمنح المقدمة للجمعيات	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسخة من موازنة صندوق دعم الجمعيات، تقرير يبين الفارق في الحجم النقدي للمنح المقدمة للجمعيات قبل زيادة موارد الصندوق وبعده

الهدف الثاني : تشجيع الأردنيين على تأسيس الجمعيات والانضمام إليها.

٧	تعديل قانون الجمعيات لتعزيز دور القضاء في مجال حل الجمعيات	٢٠١٩	٢٠٢٢	نسخة من القانون المعدل لقانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته
٨	إعداد أسس ومعايير لتسجيل المبادرات التطوعية	٢٠١٩	٢٠٢١	قائمة بأسس ومعايير تسجيل المبادرات التطوعية
٩	تطوير معايير تصنيف الجمعيات لتفادي تكرار جهود الجمعيات وإيجاد جمعيات متخصصة	٢٠١٩	٢٠١٩	قائمة المعايير المطورة لتصنيف الجمعيات
١٠	إجراء دراسة حول استعمال سياسة إشهار الجمعيات بدلا من سياسة تسجيل الجمعيات	٢٠١٩	٢٠١٩	نسخة من دراسة استعمال سياسة إشهار الجمعيات
١١	إجراء مسح لربط الجمعيات بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة ورؤية الأردن ٢٠٢٥	٢٠١٩	٢٠٢٢	تقرير المسح، الذي يبين مساهمة كل جمعية مسجلة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة ورؤية الأردن ٢٠٢٥

الهدف الثالث: تطوير بيئة الجمعيات لتمكينها من خدمة وتنمية مجتمعاتها المحلية.

١٢	تعديل نص المادة الرابعة من قانون الجمعيات النافذ؛ لتشتمل على معايير اختيار ممثلي الجمعيات في مجلس إدارة سجل الجمعيات	٢٠١٩	٢٠٢١	نسخة من القانون المعدل لقانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته
١٣	إعداد أسس ومعايير لتسجيل المبادرات التطوعية	٢٠١٩	٢٠٢١	قائمة بأسس ومعايير تسجيل المبادرات التطوعية
١٤	زيادة عدد الجمعيات المستفيدة من الدعم الحكومي من خلال بناء قدرتها في إعداد وثائق مشاريع	٢٠١٩	٢٠٢٢	تقرير يبين نسبة الجمعيات الحاصلة على منح من صندوق دعم الجمعيات من أصل مجموع الجمعيات المسجلة

			المنح	
١٥	تمكين (٩٤%) من الجمعيات من المنافسة على التمويل الاجنبي من خلال بناء قدرتها في مجال وثائق إعداد المشاريع	٢٠١٩	٢٠٢٢	تقرير يبين نسبة الجمعيات الحاصلة على منح من صندوق دعم الجمعيات من أصل مجموع الجمعيات المسجلة
١٦	تعزيز القدرات التنظيمية للجمعيات وبناء قدراتها الادارية	٢٠١٩	٢٠٢٢	قائمة بأسماء الجمعيات التي تلقت الدعم الفني من سجل الجمعيات في مجال الإدارة ، التقارير الإدارية للجمعيات الخالية من المخالفات الإدارية
١٧	تعزيز المتابعة و الرقابة على الجمعيات من خلال الوزارات المختصة	٢٠١٩	٢٠٢٢	نسخ من تقارير المتابعة والإجراءات المتخذة حيال كل جمعية
١٨	مسح موازنات الجمعيات من منظور مكافحة غسل الأموال والإرهاب	٢٠١٩	٢٠٢٢	تقرير مسح موازنات الجمعيات من منظور مكافحة غسل الأموال والإرهاب
١٩	اطلاق حملة توعوية للهيئات الادارية باهداف التنمية المستدامة	٢٠١٩	٢٠٢١	قائمة بأسماء الجمعيات التي استفادت من الحملة
٢٠	إنشاء مركز لتدريب اعضاء الهيئات الادارية على العمل الاجتماعي	٢٠١٩	٢٠٢١	العدد السنوي للمستفيدين من خدمات المركز من اعضاء الهيئات الادارية

